الأمم المتحدة

A/76/434

الجمعية العامة

Distr.: General
22 October 2021
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والسبعون

البند 72 (ب) من جدول الأعمال

القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب: التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما

الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصّب

مذكرة من الأمين العام*

تتشرف الأمانة العامة بأن تحيل إلى الجمعية العامة تقرير المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصُّب، إ. تنداي أشيومي، الذي أُعدَّ عملاً بقرار الجمعية العامة 237/75.

* قُدِّم هذا التقرير بعد انقضاء الموعد النهائي بُغية تضمينه أحدث المستجدات.

171121 151121 21-15325 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصّب

موجز

تقدم المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، هذا التقرير بمناسبة حلول الذكرى السنوية العشرين للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، الذي عقد في ديربان بجنوب أفريقيا. وتوضح المقررة الخاصة الإنجازات الهامة التي حققها المؤتمر في مجال حقوق الإنسان واستمرار أهمية التنفيذ الكامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان على سبيل الاستعجال. وتتناول الحملة التضليلية المستمرة التي تسعى إلى تقويض مخطط العمل لمناهضة العنصرية النُظمية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب الوارد في إعلان وبرنامج عمل ديربان وتقدم توصيات للتغلب على الحواجز التي تعترض تنفيذه.

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة 4

ثانيا – الأهمية التاريخية للمؤتمر العالمي الثالث لمكافحة العنصرية 7

ثالثا – الإرث: خطة عمل شاملة ومتعددة الجوانب وملموسة للقضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصّب 10

ألف – الاعتراف بجذور العنصرية وضحاياها ومظاهرها 10

باء – سبل الانتصاف والجبر الفردية والهيكلية فيما يتعلق بالتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب 15

جيم – الآليات الشاملة لتنفيذ مبادئ المساواة وعدم التمييز 15

رابعا – الحواجز التي تحول دون التنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان 21

ألف – تراجع المشاركة 21

باء – التهميش داخل الأمم المتحدة 22

جيم – الجهود المنسقة لاستبعاد إعلان وبرنامج عمل ديربان 23

خامسا – التوصيات 25

أولا - مقدمة

1 - في الذكرى السنوية العشرين للمؤتمر العالمي التاريخي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصّب، الذي عُقد في عام 2001 في ديربان، بجنوب أفريقيا، لا تزال الجهود العالمية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب ضرورة ملحة ومهمة شاقة كما كانت دائما. والآثار المستمرة الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تسلط الضوء على هذه الحقيقة المُرّة.

2 - وفي الولايات المتحدة الأمريكية، يبلغ معدل وفيات الأميركيين الأصليين واللاتينيين والسود بسبب فيروس كوفيد-19 ضعف معدل وفيات الأميركيين البيض[1]. وفي البرازيل، يزيد احتمال الوفاة بسبب هذا المرض في صفوف البرازيليين المنحدرين من أصل أفريقي بنسبة مرة ونصف عنه في صفوف غيرهم[2]. وأما في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، فإن "النساء والرجال المنحدرين من أصل أفريقي كانوا أكثر عرضة للوفاة بسبب الفيروس بنسبة فاقت بـــ 4,3 و 4,2 أمثال النسبة المسجلة في صفوف البيض، وهو ما يمثل أكبر تفاوت تعرفه مجموعة إثنية" (A/HRC/45/44، الفقرة 37). وعلى الرغم من أن الدراسات أظهرت الآثار ذات طابع العرقي المترتبة على الجائحة في إسبانيا والسويد، فإن الدول في معظم أنحاء أوروبا القارية لا تجمع بيانات مصنفة عن آثار كوفيد-19، وهو ما يؤدي إلى حجب الاختلافات العرقية والإثنية في معدل الوفيات [3]. وعلى نطاق عبر وطني، تلقت البلدان الأكثر ثراء في بلدان الشمال غالبية لقاحات كوفيد-19، في حين أن بلدان الجنوب ذات الشعوب المستغَلة من غير البيض تتخلف عن الركب بشكل غير متناسب في الحصول على اللقاحات المنقذة للحياة[4].

3 - وتاريخياً، استُخدم التصنيف العنصري للبشر أثناء فترة الاستعمار الأوروبي لتوزيع الحقوق والموارد بين الشعوب (A/HRC/41/54، الفقرات 22-26). وقد استخدم مفهوم العرق لتطبيع مظاهر عدم المساواة والظلم الجسيم على أسس بيولوجية. وفي المؤتمر، كررت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة رفضها "أيّ مذهب للتفوق العنصري"، إلى جانب النظريات التي "تحاول تقرير وجود أعراق بشرية متميزة مزعومة"[5]. وفي الوقت نفسه، فعلى امتداد الوثيقة الختامية للمؤتمر، إعلان وبرنامج عمل ديربان، سعت الدول الأعضاء أيضاً في مواضع مختلفة من الوثيقة الختامية للمؤتمر، أي إعلان وبرنامج عمل ديربان، إلى مواجهة الواقع الذي يوحي بأن العرق والانتماء الإثني والأصل القومي وغير ذلك من التصنيفات ذات الصلة لا تزال، كتركيبات اجتماعية، تحدِّد إمكانية الحصول على الحقوق الأساسية والتمتع بها. ويبين الأثر الهيكلي الصارخ

(1) Centers for Disease Control and Prevention, "Risk for COVID-19 infection, hospitalization and death by race/ethnicity", COVID-19 database. متاح على الرابط التالي: https://www.cdc.gov/coronavirus/2019-ncov/covid-data/investigations-discovery/hospitalization-death-by-race-ethnicity.html.

(2) Paulo Ricardo Martins-Filho and others, "Racial disparities in COVID-19-related deaths in Brazil: Black lives matter?", *Journal of Epidemiology*, vol. 31, No. 3 (January 2021), p. 239.

(3) Maria Melchor and others, "Migrant status, ethnicity and COVID-19: more accurate European data are greatly needed", *Clinical Microbiology and Infection*, vol. 27, No. 2 (February 2021), p. 161.

(4) Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), "UN experts: G7 Governments must ensure vaccines' access in developing countries", 9 June 2021.

(5) الإعلان، الفقرة الثلاثون من الديباجة والفقرة 7.

الذي خلفته جائحة كوفيد-19 بشكل غير متناسب على الأشخاص من مختلف الأصول العرقية والإثنية والقومية استمرار هذه التصنيفات وغيرها في إنفاذ التراتُبات بين البشر وعبر الحدود.

4 - وفي المؤتمر، توصّل المجتمع الدولي إلى توافق تاريخي وشبه عالمي في الآراء بشأن مخطط لتنفيذ الالتزامات في مجال حقوق الإنسان سعياً إلى القضاء الكامل على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصّب.

5 - وفي إعلان وبرنامج عمل ديربان، تناولت الدول الأعضاء مسائل العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصّب كظواهر ذات جذور تاريخية وهيكلية. ومن هذا المنظور، تندرج الوثيقة في سياق تقليد الصكوك المحورية المتعلقة بمكافحة العنصرية مثل إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وإعلان الأمم المتحدة بشأن إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

6 - وفي هذا التقرير، تسلط المقررة الخاصة الضوء على التطورات الهامة التي سُجلت في مجال تعزيز المساواة العرقية الرسمية والجوهرية على الصعيد الدولي والتي يمكن أن تعزى إلى تأثير إعلان وبرنامج عمل ديربان وعملية ديربان. وفي الوثيقة، تم توسيع النطاق المتصل بالتصدي للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب لكي تُؤخذ في الحسبان السوابق التاريخية. وتتضمن الوثيقة توصيات قابلة للتنفيذ بشأن الكيفية التي يمكن بها للدول والجهات الفاعلة من غير الدول والمجتمع المدني مناهضة العنصرية كما تتجلى في العلاقات الفردية والنظم القانونية والهياكل المجتمعية على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية وعبر الوطنية. وهي تسلط الضوء على الهياكل الاقتصادية والسياسية غير المتكافئة باعتبارها ترتبط ارتباطا جوهريا بمشاكل العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. ومن خلال القيام بهذا كله، يمثل إعلان وبرنامج عمل ديربان وثيقة رائدة، انصهرت فيها التزامات إنهاء الاستعمار ومناهضة كلٍ من العنصرية وكراهية الأجانب انصهاراً صريحاً في صك واحد لحقوق الإنسان. والوثيقة فريدة من نوعها أيضاً من حيث كونها ثمرة جهود الدعوة المستمرة وعبر الوطنية التي تبذلها الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وجماعات الدعوة التي تُستبعد تقليديا من عملية وضع قواعد حقوق الإنسان.

7 - وكان لعملية ديربان أهمية خاصة في تنظيم وتعزيز الجهود الرامية إلى كفالة حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي، وبناء التضامن بين الأفارقة والشتات الأفريقي، وتنشيط الحركة الداعية إلى جبر الأضرار الناجمة عن الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. وقد شجع إعلان وبرنامج عمل ديربان على جمع البيانات عن المنحدرين من أصل أفريقي والشعوب الأصلية، ولا سيما في أمريكا اللاتينية، وأدت هذه الوثيقة إلى وضع خطط عمل وطنية وإنشاء هيئات وطنية للمساواة وصكوك إقليمية لحقوق الإنسان من أجل مكافحة التمييز العنصري. وساعدت على تعزيز الاعتراف بوجود العنصرية ضد المنحدرين من أصل أفريقي، والمنحدرين من أصل آسيوي، والمهاجرين، والشعوب الأصلية، والغجر الروم، والأقليات الدينية. وكانت أيضاً من أوائل الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي تستخدم مفهوم التمييز المتعدد الجوانب للنظر في كيفية تأثير عامل نوع الجنس والطبقة والتصنيفات الاجتماعية الأخرى فيما يُعاش من تجارب تتعلق

بالعنصـــرية. ورغم عدم ذكر نظام الطبقات المغلقة في الوثيقة، كان المؤتمر حافزا رئيســيا في تنظيم حركة تضامن دولية ضد التمييز القائم على الطبقات المغلقة أثمرت نتائج هامة[6].

8 - وكثيرا ما رُجحت الكفة في تفسير معايير حقوق الإنسان المتعلقة بالمساواة العرقية وعدم التمييز، في أماكن عديدة، لصالح إثبات صحة الادعاءات الفردية حيثما كانت الكراهية العرقية أو كراهية الأجانب صريحة. ورغم أن القانون الدولي لحقوق الإنسان قد تناول في بعض الحالات سياقات العنف المجتمعي، فإن الإنصاف وجبر انتهاكات حقوق الإنسان لا يزالان في كثير من الأحيان يتمحوران حول سبل الانتصاف المحددة حسب الاحتياجات الفردية بدلا من الجبر الأهلي أو المجتمعي. وفي هذا الصـــدد، تمثَّل أحد أكثر إســـهامات إعلان وبرنامج عمل ديربان إيجابيةً في وضع جبر الضرر المجتمعي في صميم الإطار الدولي لحقوق الإنسان.

9 - وعلى الرغم من هذه الإسهامات وغيرها، كان المؤتمر ووثيقته الختامية أيضاً موضع جدال مستمر، وهو ما اســـتُخدم لإحباط التعاطي مع الالتزامات الواردة فيها. فبعض الدول والجهات الفاعلة في المجتمع المدني ترى أن وثيقة الإعلان وبرنامج العمل هي "وثيقة عنصـــرية" في حد ذاتها ويتعين اســـتبعادها. وهذا أبعد ما يكون عن الحقيقة، وتُشكِّل التأكيدات الكاذبة من هذا القبيل جزءاً من حملة تضليلية تهدف إلى محو إرث الوثيقة من منظومة حقوق الإنسان. وتدين المقررة الخاصة بشدة هذه الجهود وغيرها من الجهود الرامية إلى استبعاد ما تتضمنه الوثيقة من مبادئ حقوق الإنسان والتزاماتها القوية المتعلقة بالمساواة والعدالة العرقية.

10 - وكما يُناقَش بمزيد من التفصـيل أدناه، فمن المعروف جيداً أن جماعات تشـكل أقلية صـغيرة، من بين الغالبية العظمى من مناصـري العدالة العرقية في المؤتمر، أدلت ببيانات معادية للسـامية، ولا سـيما من خلال منتدى المنظمات غير الحكومية. لكن هذه الأقلية ذات الصوت المرتفع أخفقت في التأثير على محتوى الوثيقة الختامية، أي إعلان وبرنامج عمل ديربان. وهكذا تعكس الوثيقة بصـــيغتها الحالية توافقا دوليا في الآراء يؤكد حقوق الإسـرائيليين والفلسـطينيين، ويشـجب معاداة السـامية والنازية الجديدة وغيرها من أشـكال التعصب، ويدعو إلى وضع حد للعنف ضد الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء[7]. وإنه لمما يتعارض مع المبادئ الأســاســية لحقوق الإنســان أن يُدان إعلان وبرنامج عمل ديربان لاعترافهما بحقوق الإنســان الأسـاسـية للفلسـطينيين، بما في ذلك حقهم كشـعب في تقرير المصـير. ومما يتعارض أيضـاً مع المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان أن يُعتبر رفض الإخضاع العرقي للفلسطينيين مساوياً لمعاداة السامية.

11 - وقد أوضـــحت الجمعية العامة أن وثيقة إعلان وبرنامج عمل ديربان هي "النتيجة الهادية الوحيدة" للمؤتمر (قرار الجمعية العامة 237/75، الفقرة الرابعة من الديباجة). والجدال الذي جرى التغلب عليه برفض التعصـب ينبغي ألا يسـتمر في تسـميم توافق الآراء الدولي الذي تم التوصـل إليه على مدى عقود من الزمن وتشكل بفضل جهود الدعوة إلى العدالة العرقية المبذولة على مستوى القارات[8].

---

(6) تقرير مقدم من الشـبكة الدولية للتضـامن مع المهمشـين من فئة "داليت"؛ و Clifford Bob, "'Dalit rights are human rights': caste discrimination, international activism and the construction of a new human rights issue", *Human Rights Quarterly*, vol. 29, No. 1 (February 2007), p. 185.

(7) الإعلان، الفقرة 84؛ وبرنامج العمل، الفقرتان 150 و 151.

(8) تجدر الإشـارة إلى أنه فور اعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان، نشـرت وسـائط الإعلام في إسـرائيل بيانا رسـميا صـادرا عن وزارة خارجية البلد جاء فيه: "إن إسرائيل تشعر بالارتياح لأن البنود المليئة بالكراهية والتحريض ضدها وضد الأمة اليهودية قد حذفت من الوثيقة الختامية للمؤتمر". وانظر Yair Sheleg and Nitzan Horowitz, "Israel welcomes Durban Declaration", *Haaretz*, 9 September 2001.

12 - ومع ذلك، فعوضاً عن استخدام إعلان وبرنامج عمل ديربان للمضي قدماً في مكافحة العنصرية عبر الحدود الوطنية وتوفير الزخم اللازم لصيغ جديدة ومحسنة للإطار، أشارت عدة دول، منها تلك المعنية أكثر من غيرها بالتحليل الوارد في الوثيقة للجذور التاريخية للعنصرية، إلى اعتزامها التخلي عن عملية ديربان. وفي استمرار مقلق للإجراءات المناهضة لإعلان وبرنامج عمل ديربان، قاطع عدد من الدول الأعضاء احتفال الأمم المتحدة الرفيع المستوى بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد الوثيقة. وتلك الدول هي من بين أكبر المستفيدين من الاستعمار والرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. وتدعو المقررة الخاصة الدول المشاركة في أي شكل من أشكال مقاطعة إعلان وبرنامج عمل ديربان إلى العمل بدلا من ذلك على تنفيذهما لإظهار التزامها الحقيقي بالعدالة والمساواة بين الأعراق

13 - وفي عام 2020، شهد العالم موجة من الاحتجاجات غير المسبوقة بشأن العدالة العرقية امتدت عبر الحدود الوطنية. وفي أعقاب مقتل جورج فلويد في مينيابوليس بمينيسوتا في الولايات المتحدة، انتشرت احتجاجات التضامن في جميع أنحاء العالم تحت راية الحركة الاجتماعية "حياة السود مهمة"، حيث نسج الناس رابطا بين تجاربهم الخاصة مع العنصرية المنهجية وحركة عالمية أوسع نطاقا. وتمثل حركة "حياة السود مهمة" أهم زخم للعدالة العرقية منذ جهود الدعوة الشعبية والتنسيق عبر الوطني التي مهدت الطريق للمؤتمر. ورددت الحشود التي نزلت إلى الشوارع في عام 2020 المطالب ذاتها التي أعرب عنها أولئك الذين حشدوا جهودهم لجعل المؤتمر وإعلان وبرنامج عمل ديربان حقيقة واقعة. وفي المناقشة التاريخية العاجلة التي درات في مجلس حقوق الإنسان عقب ذلك الحدث، اعترفت الدول الأعضاء بوجود عنصرية منهجية وأدانتها، وتعهدت بمضاعفة جهودها من أجل تحقيق العدالة والمساواة. ولا بد من التنفيذ الكامل للوثيقة من أجل الوفاء بتلك الالتزامات، وتفكيك العنصرية النُظمية والظلم العنصري، ومكافحة كراهية الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصب.

ثانيا - الأهمية التاريخية للمؤتمر العالمي الثالث لمكافحة العنصرية

14 - تطوّر الإطار الدولي لحقوق الإنسان بالتدريج لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصّب. وأصدرت الجمعية العامة، في دورتها الأولى، قرارين ضد العنصرية، دعت في أحدهما إلى وضع حد للاضطهاد والتمييز على أساس الدين وكذلك لما يسمى بالاضطهاد والتمييز على أساس العرق (قرار الجمعية العامة 103 (د-1))، وسلطت الضوء في الآخر تحديدا على معاملة الرعايا الهنود في جنوب أفريقيا (قرار الجمعية 44 (د-1)).

15 - وفي عام 1949، بدأت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) حملة للطعن في الأيديولوجيات الفكرية الزائفة القائمة على التفوق العنصري[9]. وفي العقود اللاحقة، كانت اليونسكو من أوائل المدافعين البارزين عن الخطابات والبرامج المناهضة للعنصرية، ولا سيما من خلال إعلانها بشأن العنصر

(9) Poul Duedahl, "Anti-racism: UNESCO's early mental engineering", *UNESCO Courier* (n.d.).

والتحيز العنصري، ومشاريعها العلمية والمعيارية، فضلا عن البرنامج الخاص الرائد لمكافحة الفصل العنصري ومشروع طريق الرقيق[10].

16 - وتُوِّج الزخم المبكر لنضال المجتمع الدولي ضد العنصرية بصدور الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، التي اعتمدتها الجمعية العامة في عام 1965 ودخلت حيز النفاذ في عام 1969. والواقع أن الاتفاقية كانت أول معاهدة دولية رئيسية لحقوق الإنسان، حتى أنها سبقت العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي اعتمد في عام 1966 ودخل حيز النفاذ في عام 1979. وكانت الدول التي تحررت من الاستعمار حديثا من بين المؤيدين الرئيسيين للاتفاقية، ووفرت الزخم الكامن وراء اعتمادها.

17 - وفي حين أن الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري هي أبرز صك في هيكل الأمم المتحدة لمكافحة العنصرية، فإن هناك معاهدات أخرى أسهمت أيضا في تكريس مبدأي المساواة وعدم التمييز في القانون الدولي لحقوق الإنسان. فمبدأ عدم التمييز، على سبيل المثال، مكرس صراحة في كل من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المادة 2 (1)) والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادة 2 (2)). وتشمل منظومة الأمم المتحدة أيضا صكوكا أخرى مناهضة للعنصرية، مثل الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري ومعاقبة مرتكبيها.

18 - وتُشكِّل العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصّب أيضاً نواتج أفرزتها علاقات القوة غير المتكافئة بين البلدان. وهي الآليات التي تسيطر من خلالها بعض الأمم والشعوب على أمم وشعوب أخرى. وقد اعترفت منظومة الأمم المتحدة بهذه الظاهرة، لا سيما من خلال قرارات الجمعية العامة.

19 - وفي الوقت نفسه الذي كانت الأمم المتحدة تكافح فيه التمييز العنصري والفصل العنصري من خلال القانون الدولي لحقوق الإنسان، كانت الجمعية العامة أيضاً مسرحا لجهود هائلة لإنهاء الاستعمار من أجل كفالة نظام دولي منصف. وتشمل هذه الجهود إصدار إعلانات تدعم الترتيبات الاقتصادية الدولية الجديدة لمعالجة تاريخ الاستغلال، وهي الإعلانات التي أمكن صدورها جزئيا من خلال القانون الدولي والمؤسسات الدولية[11]. وعلى الرغم من أن الإعلان بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد، الذي اعتمد في عام 1974، وإعلان الحق في التنمية، الذي اعتمد في عام 1986، على سبيل المثال، نادرا ما يُنظر إليهما باعتبارهما يشكلان ركيزتين أساسيتين لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، فهما كذلك بالفعل. ومن خلال هذين الصكين، اعترفت الجمعية العامة بالهيمنة العنصرية المتأصلة في الاستعمار وأدانتها كجزء من دعوتها إلى تحقيق الإنصاف الاقتصادي والسياسي على الصعيد الدولي[12].

(10) مشروع طريق الرقيق "صُمِّم لزيادة الوعي بتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي" وأتاح "فهم مأساة تجارة الرقيق والأسس الأيديولوجية للعنصرية على نحو أفضل". انظر اليونسكو، "إعداد استراتيجية متكاملة لمكافحة العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب"، الوثيقة 32 م/13، الفقرة 9.

(11) Steven L. B. Jensen, *The Making of International Human Rights* (Cambridge, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, Cambridge University Press, 2016), pp. 54–56.

(12) إعلان بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد، الفقرتان 1 و 4 (ح)-(ط)؛ إعلان الحق في التنمية، المادة 5.

20 - وسلّطت آلية الخبراء المعنية بالحق في التنمية الضوء مؤخراً على أن التمييز العنصري يؤثر مباشرة في التنمية على الصعيدين الوطني والدولي: "فعلى الصعيد الدولي، يمكن أن تفضي العنصرية والتمييز العنصري إلى حرمان الأفراد من الفرص الاقتصادية عبر الوطنية وحرمان البلدان الفقيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر ومن الإعفاء من الديون"[13].

21 - ويُشكِّل إعلان وبرنامج عمل ديربان ركيزة رئيسية للإطار الأوسع لمكافحة العنصرية وإنهاء الاستعمار المشار إليه أعلاه. وكانت الولاية التي أسندتها الجمعية العامة إلى المؤتمر - الذي كان ثالث مؤتمر عالمي لمكافحة العنصرية - تتسم باتساع نطاقها. وفي تلك الولاية، حددت الدول الأعضاء عدة أهداف، بما في ذلك دعوات إلى استعراض العوامل السياسية والتاريخية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من العوامل المؤدية إلى العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وصياغة توصيات ملموسة لاتخاذ المزيد من التدابير الوطنية والإقليمية والدولية ذات المنحى العملي (قرار الجمعية العامة 111/52، الفقرة 28). وكانت الإشارة المحددة إلى العوامل التاريخية خروجا هاما عن نمط القرارات السابقة التي تضمنت دعوات إلى عقد مؤتمر، واقتصرت على إبراز مظاهر العنصرية المعاصرة[14].

22 - وخلافاً للمؤتمرات العالمية السابقة، التي فشلت إلى حد كبير في إشراك المجتمع المدني، كانت المشاركة الواسعة للجهات الفاعلة في المجتمع المدني هي السمة الغالبة على المؤتمر المعقود في عام 2001 منذ البداية[15]. وأسهم الخيار الذي استُقر عليه في نهاية المطاف بعقده في ديربان بجنوب أفريقياً عوضاً عن جنيف في تيسير حضوره من جانب تلك الجهات، حيث نقل مركز الجهود إلى خارج أوروبا وإلى ساحة لها أهمية رمزية عميقة بالنسبة للحركة العالمية المناهضة للعنصرية - وبالنسبة للمنحدرين من أصل أفريقي على وجه التحديد.

23 - وشهد المؤتمر نفسه تأييداً واسع النطاق من جانب الدول وكيانات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة غير الحكومية. وتم اعتماد أكثر من 000 4 ممثل للمنظمات غير الحكومية للمشاركة في المؤتمر الرسمي، واستضاف منتدى المنظمات غير الحكومية الموازي، الذي عقد أيضا في ديربان، أكثر من 000 7 ممثل. وفي المجموع، تم تمثيل 163 دولة، مع حضور 16 رئيس دولة و 58 وزير خارجية و 300 2 مندوب آخرين. وإجمالا، قدرت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن 800 18 شخص تجمعوا في ديربان للمشاركة في المؤتمر[16].

---

(13) A/HRC/EMRTD/3/CRP.2، الفقرة 9. متاحة على الرابط التالي: www.ohchr.org/Documents/Issues/Development/EMD/Session3/A_HRC_EMRTD_3_CRP.2.pdf.

(14) J. A. Lindgren Alves, "The Durban conference against racism and everyone's responsibilities", *University of San Francisco Law Review*, vol. 37, No. 4 (2002), pp. 978–979.

(15) المنظمات غير الحكومية المعتمدة "تمكنت من المشاركة في جميع العمليات التحضيرية تقريبا بصفة مراقب، مما أتاح لها فرصا سياسية هامة لتشجيع الدول على إدراج توصيات المجتمع المدني في مشاريع النصوص". Corinne Lennox, "Reviewing Durban: examining the outputs and review of the 2001 World Conference against Racism", *Netherlands Quarterly of Human Rights*, vol. 27, No. 2 (June 2009), p. 199.

(16) المرجع نفسه، الصفحة 200.

24 - وبطبيعة الحال ليس إعلان وبرنامج عمل ديربان بالكلمة الأخيرة فيما يتعلق بالعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصّب. ولكنه معلم بارز في مسار التعبئة العالمية من أجل تحقيق المساواة الفعلية.

ثالثا - الإرث: خطة عمل شاملة ومتعددة الجوانب وملموسة للقضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصّب

25 - في هذا الفرع، تسلط المقررة الخاصة الضوء على الإسهامات التحويلية التي قدمها إعلان وبرنامج عمل ديربان. وعلى الرغم من أن الوثيقة ليست، في حد ذاتها، صكاً ملزماً قانوناً، فإنها فريدة لأنها تقدم خطة عمل ملموسة لتحقيق الالتزامات الملزمة قانوناً التي تعهدت بها الدول بشأن المساواة وعدم التمييز، في مجموعة متنوعة من المعاهدات وبمقتضى القانون الدولي العرفي. والإعلان "يمثل الالتزامات النابعة من الحوار العالمي المعقد" الذي جرى، في حين أن برنامج العمل "هو خريطة طريق تبين كيف سيعمل المجتمع الدولي على متابعة تنفيذ" تلك الالتزامات[17]. وبوصفها حلقة ترابط شامل بين التزامات مكافحة العنصرية، تُشكِّل الوثيقة ككل مواردا يتيح للدول تنفيذ تدابير المساواة العرقية ورصد ذلك التنفيذ بطريقة موحدة.

ألف - الاعتراف بجذور العنصرية وضحاياها ومظاهرها

26 - يوفر إعلان وبرنامج عمل ديربان أول توافق عالمي للآراء يفيد أن العبودية وتجارة الرق جريمة ضد الإنسانية، "وكان من الواجب اعتبارها كذلك دائماً"[18]. وفي وثيقة الإعلان وبرنامج العمل، أقرت الدول الأعضاء بأن تلك الأحداث التاريخية من المصادر الرئيسية للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وأنها خلفت آثارها على الأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي، والآسيويين والمنحدرين من أصل آسيوي، والشعوب الأصلية[19]. وحددت أيضاً الاستعمار والتفرقة العنصرية والهجرة وعدم المساواة كأسباب جذرية للعنصرية[20].

27 - وفي وثيقة إعلان وبرنامج عمل ديربان، أدانت الدول الأعضاء نظم الاستعمار والاستعمار الجديد لآثارها المستمرة على النظام الدولي، والتي شملت "الإسهام في إدامة أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية في كثير من أنحاء العالم"[21]. وتتضمن دعوات فريدة لإجراء إصلاحات قانونية[22] وإعادة توزيع الموارد الاقتصادية والمالية على نحو يفضي إلى النهوض بالمساواة العرقية[23]. وإذا كان أحد موروثات القرن العشرين في مجال حقوق الإنسان يتمثل في تفرع الحقوق المدونة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

(17) Mary Robinson, "Foreword by the High Commissioner for Human Rights", in *World Conference against Racism, Racial Discrimination, Xenophobia and Related Intolerance: Durban Declaration and Programme of Action*, (United Nations publication, 2002).

(18) الإعلان، الفقرة 13.

(19) المرجع نفسه.

(20) الإعلان، الفقرات 14-16 و 18.

(21) الإعلان، الفقرة 14.

(22) انظر على سبيل المثال برنامج العمل، الفقرة 108.

(23) المرجع نفسه، الفقرة 158.

إلى نظامين قانونيين منفصلين[24]، ألا وهما الحقوق المدنية والسياسية من جهة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة أخرى، فينبغي الإقرار بدور الوثيقة في إعادة إطلاق الخطة المتعلقة بحقوق الإنسان في القرن الحادي والعشرين بالاستناد إلى إعلان وبرنامج عمل فيينا وإعادة دمج هاتين المجموعتين من الحقوق في وثيقة شاملة ومحددة لمكافحة العنصرية وكراهية الأجانب.

28 - ويمتد هذا الفهم الشامل للعنصرية إلى الاعتراف بضحايا العنصرية في إعلان وبرنامج عمل ديربان. وتتدرج المجموعات التالية كافةً ضمن نطاقهما[25]:

(أ) الشعوب الأصلية؛

(ب) ضحايا الاتجار

(ج) الأفارقة والمنحدرون من أصل أفريقي؛

(د) الآسيويون والمنحدرون من أصل آسيوي؛

(هـ) المهاجرون؛

(و) اللاجئون وملتمسو اللجوء والمشردون داخليا؛

(ز) السكان من الهجين ذوي الأصول الإثنية والعرقية المختلطة؛

(ح) المجتمعات المحلية الدينية؛

(ط) المجتمعات المحلية اليهودية؛

(ي) المجتمعات المحلية المسلمة؛

(ك) المجتمعات المحلية العربية؛

(ل) الشعب الفلسطيني؛

(م) الأقليات الإثنية والثقافية واللغوية والدينية؛

(ن) الروما والغجر والسنتي والرحل؛

(س) النساء والفتيات ؛

(ع) الأطفال والشباب؛

(ف) الأشخاص المصابون أو المتأثرون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ؛

(ص) الأشخاص ذوو الإعاقة.

(24) Albie Sachs, “Social and economic rights: can they be made justiciable?”, *SMU Law Review*, vol. 53, No. 4 (2000), pp. 1383–1384.

(25) الإعلان، الفقرات 22 و 30 و 35 و36 و 48 و 53 و 56 و 60 و61 و 63 و 66 و 68 و69 و 72 و 75؛ وبرنامج العمل، الفقرة 57.

29 - وشكل استبعاد أي إشارة للتمييز على أساس الانتماء الطبقي أو النسب ضربة قوية لجماعة الداليت والجماعات الأخرى التي ساهم المؤتمر العالمي لمكافحة التمييز على أساس الانتماء الطبقي في تعبئتها[26]. ومع ذلك، وبرغم هذه الضربة، تمكنت الجماعات التي تكافح التمييز الطبقي من استخدام عملية ديربان لتشكيل حركة تضامن نجحت في الترويج للاعتراف بالتمييز القائم على النسب في منتديات أخرى[27].

30 - ويعتبر إعلان وبرنامج عمل ديربان وثيقة رائدة لأن الدول الأعضاء، بالإضافة إلى اعترافها في الوثيقة بمجموعات مختلفة من الضحايا، تناولت فيها أيضا مسألة "التمييز المتعدد الأشكال"[28]، حيث تتوقف التجارب المتعلقة بالعنصرية على عوامل نوع الجنس أو الانتماء إلى فئة الشباب أو الدين أو وضع الهجرة، أو الهوية الإثنية أو الثقافية أو اللغوية، أو الطبقة الاجتماعية أو الإعاقة، وغيرها من التصنيفات الاجتماعية. وتناول التمييز المتعدد الجوانب على هذا النحو في الوثيقة يبيّن كيف أفضت إلى توليد مشاريع لتعميم مراعاة المنظور الجنساني وسياسات مراعية للهجرة، أُدمجت في إطار عدم التمييز. والاعتراف بظاهرة التمييز المتعدد الأشكال أمر أساسي أيضا للتأكيد على الحاجة إلى بيانات مصنفة، يمكن أن تكشف أوجه عدم المساواة فيما بين الأعراق والإثنيات، فضلا عن عدم الإنصاف فيما بينها.

31 - وفيما يتعلق بمظاهر العنصرية، يمثل إعلان وبرنامج عمل ديربان وثيقة هامة لأنها تقدم سردا هيكليا للعنصرية ودورها في تشكيل القضايا المجتمعية العويصة، بما في ذلك النزاع المسلح والعدالة الجنائية والإسكان والعمالة والرعاية الصحية والتدهور البيئي واستغلال الموارد الطبيعية والهجرة والتشريد والتكنولوجيات الرقمية والإنترنت وانتشار خطاب الكراهية وأيديولوجيات التفوق العنصري[29].

32 - واتخذ المجتمع الدولي في إعلان وبرنامج عمل ديربان أيضا الخطوة الهامة المتمثلة في إدراج كراهية الأجانب والظروف التي تواجه المهاجرين كجزء من المشهد الأوسع نطاقاً للعنصرية والتعصب. وتتضمن الوثيقة، على وجه التحديد، اعترافاً بأن كراهية الأجانب تشكل مظهرا ملحوظا من مظاهر العنصرية الحديثة ونتيجة مباشرة للتشريد وعدم المساواة المتجذرين في العولمة[30]. ونتيجة لذلك، تضع الوثيقة معايير لحقوق الإنسان تتسم بأهمية كبيرة بالنسبة لتنفيذ الاتفاق العالمي بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين.

33 - ويقدم إعلان وبرنامج عمل ديربان إسهاما إضافيا إلى الإطار الدولي للمساواة من خلال الاعتراف بالآليات غير القانونية للنهوض بالمساواة العرقية. ويتم تسليط الضوء على المبادرات الاقتصادية والمالية والالتزامات السياسية والمساهمات التي تقدمها الجهات الفاعلة من القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، بوصفها كلها أجزاء رئيسية من برنامج العمل[31]. وفي حين شدد المجتمع الدولي في الوثيقة على أن الدول

(26) انظر Bob, "Dalit rights are human rights", p. 185؛ والتقرير المقدم من مؤسسة الشبكة الدولية للتضامن مع المهمشين من جماعة داليت (IDSN).

(27) المرجع نفسه.

(28) انظر على سبيل المثال برنامج العمل، الفقرة 104 (ج).

(29) الإعلان، الفقرات 20 و 25 و 33 و 42 و 47 و 90؛ وبرنامج العمل، الفقرتان 111 و 147.

(30) Alves, "The Durban conference against racism", p. 977.

(31) انظر على سبيل المثال برنامج العمل، الفقرة 152.

هي المسؤولة في نهاية المطاف عن تنفيذها، فقد سلّم أيضا بأهمية دور جميع أصحاب المصلحة في التصدي للعنصرية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية والثقافية[32].

34 - وتلقت المقررة الخاصة مجموعة متنوعة من مساهمات المجتمع المدني، وهي ممتنة لذلك. وتلاحظ أن تنوع التقارير المقدمة يظهر أحد مواطن القوة الكبرى التي ينطوي عليها إعلان وبرنامج عمل ديربان: فطبيعتهما الشاملة تتيح الاهتمام بمجموعة من المسائل القانونية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتعليمية والثقافية من حيث صلتها بالعنصرية.

35 - فعلى سبيل المثال، على الرغم من عدم ذكر الأشخاص المصابين بالمهق في إعلان وبرنامج عمل ديربان، إلا أن هذه الوثيقة تمثل أداةً بالغة الأهمية لحماية حقوقهم في المساواة وعدم التمييز. ويلاحظ التحالف الأفريقي للمهق (African Albinism Alliance) في تقريره ما يلي: "على الرغم من تعرض الأشخاص المصابين بالمهق في أفريقيا للتمييز العنصري على أساس اللون، فإنهم لم يستفيدوا فعليا من إعلان وبرنامج عمل ديربان وما يقترن بهما من أطر تشريعية وسياساتية وبرنامجية تضعهما موضع التنفيذ على الصعيد القطري". ويشير التحالف أيضاً إلى أن الأشخاص المصابين بالمهق يواجهون الوصم، ليس بسبب لون بشرتهم فحسب، ولكن أيضا بسبب عمرهم ونوع جنسهم وأشكال الإعاقة الأكثر شيوعا بين الأشخاص المصابين بالمهق[33]. وبالتالي، تعترف الوثيقة بالعنصرية التي يتعرض لها الأشخاص المصابون بالمهق، ليس فقط من خلال منظور لون البشرة، ولكن أيضا من خلال النظر في التمييز المتعدد الأشكال على أساس العرق والإعاقة. وتحث الوثيقة الدول والمنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص على حماية حقوق الإنسان للأشخاص المصابين بالمهق وغيرهم من الأفراد الذين يعانون من التمييز المتعدد الأشكال على أساس لون البشرة والإعاقة وغير ذلك من التصنيفات الاجتماعية. وعلى هذا النحو، فإن الإطار الذي تتيحه الوثيقة حيوي بالنسبة لهيكلة برامج العدالة العرقية الشاملة على نطاق واسع، مثل تلك التي تستطيع حماية الأشخاص المصابين بالمهق وتمكينهم.

36 - وقدمت الحملة العالمية من أجل المساواة في حقوق الجنسية وأعضاء ائتلافها، فضلا عن تحالف الجسر الهايتي (the Haitian Bridge Alliance) ومركز البحوث المعني بقضايا الكوريين في اليابان (Research Center on Issues of Koreans in Japan)، ومركز قضايا الأقليات ورسالتها (Center for Minority Issues and Mission)، أمثلة عن الظلم العرقي المتصل بكراهية الأجانب ومراحل تاريخية سابقة للاستعمار. ولاحظت الحملة العالمية من أجل المساواة في حقوق الجنسية استمرار عدم المساواة بين الجنسين المتجذرة في قوانين الجنسية، وسلطت الضوء على التمييز القائم على أساس الوضع من حيث الهجرة ونوع الجنس بوصفها تجليات رئيسية للعنصرية[34]. وأوضح تحالف الجسر الهايتي أن المهاجرين واللاجئين الهايتيين يتعرضون للتمييز والعنف لأسباب عنصرية على أيدي أجهزة إنفاذ القانون ومسؤولي الحدود والجهات الفاعلة من غير الدول في جميع أنحاء الأمريكتين. ولاحظ التحالف في تقريره أن الدول لم تتخذ الخطوات اللازمة لمواجهة الأسباب الجذرية للتشرد، مثل تخلف النمو والإمبريالية الاستعمارية

(32) انظر على سبيل المثال الإعلان، الفقرة 116.

(33) تقديم مقدم من التحالف الأفريقي للمهق (African Albinism Alliance).

(34) تقرير مقدم من الحملة العالمية من أجل المساواة في حقوق الجنسية، وآخرين.

الجديدة، والتي أثرت على هايتي بصفة خاصة[35]. وأفاد مركز البحوث المعني بقضايا الكوريين في اليابان ومركز قضايا الأقليات ورسالتها عن حوادث تتعلق بكراهية الأجانب تستهدف الكوريين، مع الإشارة إلى أن إعلان وبرنامج عمل ديربان يساعد على لفت الانتباه إلى تجذر هذا التمييز في العلاقة الإمبريالية السابقة بين اليابان والأمة الكورية[36]. وجبر الظلم الذي ارتُكب في الماضي يستلزم التصدي لهذا التمييز المعاصر.

37 - وأفاد أحد التقارير بأن احتلال الاتحاد الروسي المؤقت لجمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول بأوكرانيا قد تسبب في التمييز ضد بعض الجماعات الإثنية، بما في ذلك تتار القرم. ويحدد التقرير انتهاكات حقوق الإنسان ذات الصلة باعتبارها تتصل بحماية الأقليات ومناهضة الاستعمار وتقرير المصير، ويُستخدم إطار إعلان وبرنامج عمل ديربان لتحليل أضرار الاحتلال من خلال الصلة القانونية التي توفرها الوثيقة[37].

38 - ويفيد تقرير آخر من التقارير المقدمة بأن الحكومة الكندية تواصل انتهاك حكم صدر عام 2016 وخلص إلى أن برنامج توفير الخدمات لأطفال وأُسر الأمم الأولى يمارس التمييز على أساس العرق والأصل القومي أو الإثني. وعلاوة على ذلك، خلُص مكتب المراجع العام للحسابات في كندا في عام 2018 أن البلد لم تتخذ خطوات أولية لسدّ الفجوات الاجتماعية والاقتصادية بين شعوب الأمم الأولى وغيرها من الكنديين؛ وحث المكتب كندا على جمع البيانات للإبلاغ عن الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لشعوب الأمم الأولى. ووفقا للتقرير، فإن ذلك لم يحدث[38]. وتبين الشواغل التي أثيرت في التقرير أهمية التأكيد الوارد في إعلان وبرنامج عمل ديربان على حقوق الشعوب الأصلية؛ ويمكن أيضا معالجة تلك الشواغل عن طريق أطر عدالة جبر الضرر الناجم عن الاستعمار، والتوصية بجمع بيانات مصنفة، والدعوة إلى توفير موارد إنمائية لمجموعات السكان الأصليين، واتخاذ خطوات للعمل من أجل تحقيق المساواة الفعلية، وتأييد الدول الأعضاء لمعيار "مصالح الطفل الفضلى"[39].

39 - وفي لويزيانا بالولايات المتحدة الأمريكية، أظهر النشطاء على مستوى القاعدة الشعبية كيف أن التدهور البيئي لا يعرض حياة السود للخطر فحسب، بل يدمر أيضا المقابر التاريخية للأمريكيين المنحدرين من أصل أفريقي. ويعترف إعلان وبرنامج عمل ديربان بهذا التدهور ليس فقط باعتباره انتهاكا للحق في الصحة، ولكن أيضا باعتباره انتهاكا لحقوق السكان في التنمية المستدامة وللدعوة إلى الاحتفاء بتراث السود وحياتهم الثقافية وتكريمهما وحمايتهما[40].

40 - وفي الكويت، تندرج الانتهاكات المبلغ عنها ضد العمال المهاجرين وعديمي الجنسية والنساء[41] ضمن منظور التمييز المتعدد الأشكال المبين في إعلان وبرنامج عمل ديربان، ويمكن معالجتها من خلال إرشادات الانتصاف الملموسة التي توفرها الوثيقة. وبالمثل، فإن تقارير المنظمات غير الحكومية بشأن

(35) تقرير مقدم من تحالف الجسر الهايتي (Haitian Bridge Alliance).

(36) تقرير مقدم من مركز البحوث المعني بقضايا الكوريين في اليابان ومركز قضايا الأقليات ورسالتها.

(37) تقرير مقدم من رابطة إعادة إدماج القرم.

(38) تقرير مقدم من الجمعية الكندية لرعاية أطفال وأُسر الأمم الأولى (First Nations Child and Family Caring Society of Canada).

(39) الإعلان، الفقرة 72.

(40) تقرير مقدم من مجموعة البحوث المتعددة التخصصات (Forensic Architecture)؛ والإعلان، الفقرة 34.

(41) تقرير مقدم من الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان.

التمييز ضد الأقليات الدينية وإدانتها له وإضافة مواد إقصائية إلى الكتب المدرسية في باكستان، أمور تقع أيضا ضمن نطاق الوثيقة، التي ترتبط فيها العنصرية بالتمييز الديني والمناهج التعليمية[42].

41 - وأخيرا، أبلغت المؤسسات الدينية عن كيفية عملها نحو تحقيق أهداف مناهضة العنصرية، وكيف يمكنها أن تسهم بنشاط في الممارسات التصحيحية[43]، اعترافاً بإقرار إعلان وبرنامج عمل ديربان بأنه ينبغي للزعماء الدينيين أن يشاركوا مشاركة كاملة في الجهود المناهضة للعنصرية[44].

42 - وفي حين أن هذا الاستعراض لتقارير المجتمع المدني ليس شاملا، فهو يظهر كيف يساهم إعلان وبرنامج عمل ديربان في تمكين ضحايا العنصرية من التعبير عن تجاربهم على نحو يستند إلى التاريخ ويرتبط بنضالات أوسع نطاقا من أجل المساواة والعدالة.

باء - سبل الانتصاف والجبر الفردية والهيكلية فيما يتعلق بالتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

43 - عزز إعلان وبرنامج عمل ديربان، كما لاحظت المقررة الخاصة في تقريرها السابق عن جبر أضرار الاسترقاق والاستعمار (A/74/321)، الدعوة إلى جبر أضرار العنصرية والاسترقاق والاستعمار. وينص إعلان ديربان بوضوح على أن الاسترقاق عبر المحيط الأطلسي والاستعمار لا يزالان من الأسباب الجذرية للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب، وما يتصل بذلك من تعصب ضد الأفريقيين والمنحدرين من أصل أفريقي، والآسيويين والمنحدرين من أصل آسيوي، والشعوب الأصلية.

44 - والاعتراف الوارد في إعلان وبرنامج عمل ديربان بالآثار المستمرة للاستعمار والاسترقاق يسلط الضوء على ضرورة إنشاء أطر للتعويض عن الإساءات التي ارتُكبت عبر التاريخ[45]. وفيما يتعلق بنقطة الانطلاق في عملية الجبر هذه والمتمثلة في الاعتراف والاعتذار من جانب الدول المستفيدة، تقدم الوثيقة إطارا رئيسيا سواء للاعتذار عن الاسترقاق والاستعمار من خلال الاعتراف التاريخي[46] أو لإنشاء هياكل ونظم تؤدي مهام العدالة التعويضية[47].

جيم - الآليات الشاملة لتنفيذ مبادئ المساواة وعدم التمييز

45 - من بين أهم الإسهامات التي تقدمها وثيقة إعلان وبرنامج عمل ديربان عمق آلياتها التنفيذية وتوصياتها واتساع نطاق هذه الآليات والتوصيات. وتحدد الوثيقة الأنشطة على ثلاثة مستويات: الوطني والإقليمي والدولي. وينظر برنامج العمل أيضاً في أدوار المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، التي تسهم جميعاً على كل مستوى من تلك المستويات.

(42) تقرير مقدم من مركز العدالة الاجتماعية في باكستان.

(43) تقريران مقدمان من الكنيسة الكندية المتحدة والمجلس العام للكنيسة وجمعية الكنيسة الميثودية الموحدة.

(44) الإعلان، الفقرة 8.

(45) الإعلان، الفقرتان 13 و 14.

(46) الإعلان، الفقرات من 99 إلى 101، وبرنامج العمل، الفقرتان 119 و 158.

(47) انظر على سبيل المثال الإعلان، الفقرات من 99 إلى 101، وبرنامج العمل، الفقرة 158.

46 - ورغم تخلف الدول الأعضاء في تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان، فقد أُحرز بعض التقدم. ووفقا للمفوضية السامية لحقوق الإنسان، قامت 42 دولة منذ عام 2001 باعتماد أو تعديل تشريعات تحظر التمييز العنصري؛ وأنشأت 35 دولة هيئات وطنية معنية بالمساواة لمكافحة التمييز العنصري وتعزيز المساواة؛ واعتمدت 23 دولة ومؤسسة إقليمية سياسات وطنية وإقليمية لمكافحة العنصرية؛ وصدقت 26 دولة أخرى على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، ليصل مجموع عدد الدول الأطراف إلى 182 دولة[48].

47 - وأدى مصطلح "المنحدرون من أصل أفريقي" دورا أساسيا في تعزيز جمع البيانات والاعتراف القانوني والإرادة السياسية لمكافحة العنصرية في أمريكا اللاتينية، ويعود ذلك جزئياً إلى إعلان وبرنامج عمل ديربان. وقد وضعت عدة دول من أمريكا اللاتينية خطط عمل وطنية لمكافحة العنصرية استجابةً للوثيقة، وسُلطت الأضواء على البرازيل كأمةٍ غيرت نهجها المتعلق بسياسات العدالة العرقية تغييرا جذريا بسبب تأثير المؤتمر، بسبل منها المشاركة في برامج الإجراءات الإيجابية[49]. وعلى الرغم من الاعتراف بهذه التطورات، من المهم للغاية الإشارة إلى استمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في المنطقة ضد السكان المنحدرين من أصل أفريقي والشعوب الأصلية.

48 - وترى عدة دول أن الفضل يعود لإعلان وبرنامج عمل ديربان في دفعها للاعتراف بوجود التمييز العنصري واتخاذ إجراءات بشأنه في نظمها القانونية الوطنية. وأشارت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في الأرجنتين في أحد التقارير إلى أن الوثيقة كانت بمثابة "محرك أساسي" لتكريس مسألة التمييز العنصري وكراهية الأجانب في جدول الأعمال المؤسسي للدولة[50]. وأشارت حكومة المكسيك إلى أن الوثيقة قد "أسهمت في توطيد وتنفيذ وصياغة" سياستها المناهضة للتمييز[51]. وأفادت ناميبيا أن الوثيقة ألهمت مكتب أمين المظالم في البلد إجراء استقصاء وطني بشأن هذه المسألة في عام 2017. وقد كان للتقرير الذي أُعد تبعا لذلك بعنوان "أمة منقسمة: لماذا لا تزال العنصرية وغيرها من أشكال التمييز قائمة بعد سبعة وعشرين عاما من استقلال ناميبيا؟" دور رئيسي في توجيه برنامج العدالة العرقية اللاحق في البلد[52].

49 - وتتمثل إحدى المجالات الرئيسية الأخرى للتنفيذ الوطني في وضع خطط عمل وطنية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب[53].

50 - ووضعت الأرجنتين خطة وطنية لمكافحة العنصرية في عام 2004 وجمعت بيانات عن المنحدرين من أصل أفريقي لأول مرة في تعدادها لعام 2010[54]. وأفادت إكوادور بأنها اعتمدت "خطة متعددة

(48) بيانات مستمدة من المنشور التالي: OHCHR, "Fighting racism and discrimination: the Durban Declaration and Programme of Action at 20", 2021. وأفادت الحركة الدولية لمناهضة جميع أشكال التمييز والعنصرية في تقريرها بأن 59 دولة طرفا في الاتفاقية فقط قبلت إجراء البلاغات الفردية المحدد في المادة 14 منها، في حين أن 123 دولة طرفا لم تقبل به.

(49) Lennox, "Reviewing Durban", p. 209.

(50) تقرير مقدم من مكتب أمين المظالم في الجمهورية (الأرجنتين).

(51) تقرير مقدم من المكسيك.

(52) تقرير مقدم من ناميبيا.

(53) برنامج العمل، الفقرة 99.

(54) تقرير مقدم من مكتب أمين المظالم في الجمهورية (الأرجنتين).

القوميات" في عام 2009 استجابةً لإعلان وبرنامج عمل ديربان. كما أنشأ البلد عدة أطر مؤسسية، بما في ذلك المجلس الوطني للمساواة بين الشعوب والقوميات وخطة للمساواة في الحقوق بين القوميات والشعوب الأصلية، والسكان الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي، وشعب مونتوبيو للفترة 2019-2021[55]. ويعكف المجلس الوطني المكسيكي المعني بمنع التمييز حاليا على وضع برنامج وطني للمساواة وعدم التمييز للفترة 2021-2024، في إطار برنامجه الإنمائي الوطني للفترة 2019-2024[56]. ومعالجة مسألة المساواة وعدم التمييز من خلال التنمية مستشفة بوضوح من معالجتها في الوثيقة الختامية لمؤتمر ديربان[57].

51 - وأبرزت بيرو في تقريرها خطتها الإنمائية الوطنية لسكانها المنحدرين من أصل أفريقي. ويظهر تأثير إعلان وبرنامج عمل ديربان في تركيز الخطة على التمييز المتعدد الأشكال؛ فهي تحظر التمييز ضد "شخص أو مجموعة من الناس على أساس العرق أو الدين أو الجنس أو عامل وراثي أو النسب أو السن أو الإعاقة أو اللغة أو الهوية الإثنية والثقافية". وتفيد بيرو أيضا بأنها تمرّ في الوقت الراهن بمرحلة المشاورة العامة فيما يتعلق بتنفيذ سياستها الوطنية بشأن السكان الأصليين أو الشعوب الأصلية حتى عام 2030[58].

52 - وأنشأ المكتب الاتحادي السويسري للثقافة فريق عمل معني بالرُحَّل في عام 2015، ونفذ المجلس الاتحادي مشروع خطة عمل الفريق العامل لعام 2016. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت سويسرا بأن برامج الإدماج في الكانتونات السويسرية مماثلة لخطط العمل الوطنية، وأنها توفر الدعم القانوني والحماية من التمييز الهيكلي داخل المؤسسات، بما في ذلك عن طريق اتخاذ تدابير تهدف إلى زيادة فرص حصول المهاجرين على العمل والتدريب والسكن والترفيه وغير ذلك من مجالات الحياة[59].

53 - وأفاد أحد التقارير بأن بلجيكا، على الرغم من التأخير الطويل، قد بدأت بلجيكا مؤخرا في عملية وضع خطة عمل وطنية، ولكنها لم تكمل مشاوراتها مع المجتمع المدني[60].

54 - وأفادت مقدونيا الشمالية أنها بصدد تقييم استراتيجيتها للمساواة وعدم التمييز للفترة 2016-2020، ووضع استراتيجية جديدة للفترة 2022-2024، فضلا عن استراتيجية محددة للروما حتى عام 2030، وخطة عمل وطنية لنساء الروما حتى عام 2025[61].

55 - وتؤدي الهيئات الوطنية المعنية بالمساواة، مثل المجلس الوطني لمنع التمييز في المكسيك[62]، والمجلس الوطني للمساواة بين القوميات والشعوب في إكوادور[63]، دورا أساسيا في رصد خطط العمل الوطنية وتحديد معالمها. ويمكن لهذه الهيئات أيضا أن تقدم المساعدة القانونية أو المعلومات لضحايا التمييز

(55) تقرير مقدم من إكوادور.

(56) تقرير مقدم من المكسيك.

(57) برنامج العمل، الفقرة 158.

(58) تقرير مقدم من بيرو.

(59) تقرير مقدم من سويسرا.

(60) تقرير مقدم من مؤسسة Unia.

(61) تقرير مقدم من مقدونيا الشمالية.

(62) تقرير مقدم من المكسيك.

(63) تقرير مقدم من إكوادور.

العنصري[64]، وأن تنسق برامج مكافحة العنصرية[65]، وأن تكافح جرائم الكراهية[66]، و/أو أن تجري بحوثا عن العنصرية في البلد[67]. فعلى سبيل المثال، تنشر دائرة مكافحة العنصرية التابعة للوزارة الاتحادية للشؤون الداخلية تقريرا عن التمييز العنصري في سويسرا مرة كل سنتين[68].

56 - وأشارت عدة حكومات في تقاريرها إلى الكيفية التي ألهم بها إعلان وبرنامج عمل ديربان بلدانها جمع بيانات مصنفة عن الأعراق من خلال تعدادات وطنية أو دراسات استقصائية محددة بشأن التمييز. وتركز بيرو في خطة العمل الوطنية جزئيا على القياس الإحصائي لسكان بيرو المنحدرين من أصل أفريقي[69]. وقد أجرت المكسيك دراسة استقصائية وطنية بشأن التمييز في عام 2017، تم الاستقصاء فيها بشأن المنحدرين من أصل أفريقي والشعوب الأصلية تحديدا من بين السكان. وأنشأ المجلس الوطني لمنع التمييز في البلد أيضا النظام الوطني بشأن التمييز، وهو قاعدة بيانات عن حوادث التمييز تُجمع فيها كافة المعلومات المستقاة من المجلس الوطني لمنع التمييز وسائر مؤسسات الدولة[70].

57 - وتمثل الصعوبة التي تصادف في جمع البيانات وطبيعتها الحساسة من العقبات الشائعة التي ذكرتها الدول. ولاحظت إسبانيا صعوبات في جمع البيانات عن الأصل الإثني، بسبب إحجام بعض الجماعات عن تقديم معلومات نتيجة مخاوف تتعلق بحماية البيانات وسرية الهوية[71]. وهذه شواغل وجيهة، وفي هذا الصدد، تذكّر المقررة الخاصة بأن إعلان وبرنامج عمل ديربان يشددان على أهمية مراعاة حقوق الإنسان وحماية الخصوصية في جمع البيانات المصنفة[72]. ويمكن للدول أن تستفيد من الوثيقة التوجيهية للمفوضية السامية لحقوق الإنسان عن اعتماد "نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء البيانات"[73] وتقرير فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي بشأن موضوع "بيانات من أجل العدالة العرقية" (A/HRC/42/59)، اللذان يقدمان بحوثا وتوصيات رئيسية بشأن جمع البيانات المصنفة بموجب الوثيقة الختامية لمؤتمر ديربان.

58 - ولاحظت عدة دول أيضاً أن غياب الوعي العام بالعنصرية وعدم الاعتراف بوجودها من العقبات التي تعترض صنع السياسات على نحو فعال. ولاحظت بعض الدول، مثل المكسيك، أن الجمهور لا يزال يجد صعوبة في فهم تجليات العنصرية والقمع في المجتمع[74]. ولاحظت إسبانيا أن عدم كفاية المعلومات المتعلقة بالطعن في التمييز العنصري وحماية حقوق الإنسان يطرح مشاكل بالنسبة لضحايا العنصرية،

(64) تقرير مقدم من المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في نيكاراغوا، (Humanos Derechos los de Defensa la para Procuraduría).

(65) تقرير مقدم من مكتب أمين المظالم في الجمهورية (الأرجنتين).

(66) تقرير مقدم من إسبانيا.

(67) تقرير مقدم من ناميبيا.

(68) تقرير مقدم من سويسرا.

(69) تقرير مقدم من بيرو.

(70) تقرير مقدم من المكسيك.

(71) تقرير مقدم من إسبانيا.

(72) برنامج العمل، الفقرة 92 (أ)-(ب). انظر أيضاً A/HRC/44/57.

(73) المفوضية السامية لحقوق الإنسان، "نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء البيانات: عدم إغفال أي أحد في خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، 2018.

(74) تقرير مقدم من المكسيك.

وأشارت إلى أنها سلطت الضوء على أهمية حملات التوعية الوطنية للوصول إلى "الأشخاص الذين يعانون من العنصرية في مجالات مثل السكن والعمالة والصحة والتعليم"[75].

59 - وأشارت الدول أيضا إلى عدة مبادرات قُدمت عن طريق المنظمات الإقليمية. وتمثل اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة جميع أشكال التمييز والتعصب واتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وما يتصل بذلك من أشكال التعصب مثالين رئيسيين للصكوك القانونية الملزمة المنفَّذة على الصعيد الإقليمي لمكافحة العنصرية والتعصب[76]. وأبرزت إسبانيا التقدم الذي أحرزه الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بمدونة قواعد السلوك بشأن التحريض غير القانوني على الكراهية على شبكة الإنترنت وببرامج أخرى لمكافحة التمييز[77].

60 - وترتبط خطة النقاط العشر للعدالة التعويضية التي اعتمدتها الجماعة الكاريبية ارتباطا وثيقا أيضا بالإرث الذي خلفه إعلان وبرنامج عمل ديربان. وخلال المناسبة الرفيعة المستوى التي أقيمت بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لمؤتمر ديربان، لاحظت رئيسة وزراء بربادوس أن المؤتمر لم يقتصر على تناول "مسائل ترتبط في الأساس بالاسترقاق التاريخ وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي والجبر عن الأضرار"، ذلك أن وثيقته الختامية "أرست أساسا متينا يُستند إليه منذئذ لتحقيق تقدم كبير في مسألة جبر الأضرار التي تكبدها الأفريقيون والسكان المنحدرون من أصل أفريقي". وأشارت إلى أن خطة الجماعة الكاريبية هي "سليلة مباشرة" لهذه الوثيقة[78].

61 - وعلى الصعيد الدولي، لاحظت عدة دول أهمية استمرار مؤسسات الأمم المتحدة في تقديم المساعدة التقنية لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومواصلة الترويج لهما[79]، وقامت دول كثيرة بتنظيم أنشطة التنفيذ الخاصة بها بحيث تتمحور حول العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي[80].

62 - ومن الناحية المؤسسية، دعت الدول الأعضاء في إعلان وبرنامج عمل ديربان مباشرة إلى إنشاء آليتين دوليتين للمتابعة هما: فريق الخبراء البارزين المستقلين المعني بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان وفريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي. وقد قام كلا الفريقين بعمل حيوي من أجل الوفاء بالالتزامات الواردة في الوثيقة. ومنذ إنشاء هاتين الآليتين، أنشئ أيضاً الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالتنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان، واللجنة المخصصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان المعنية بوضع معايير تكميلية للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

63 - وعلى النحو الوارد في الفقرة 191 (ج) من برنامج العمل، يتولى قسم مناهضة التمييز العنصري المنشأ في مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مسؤولية أساسية عن رصد تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان وتقديم الدعم التقني اللازم في هذا الصدد للدول والجهات الفاعلة الأخرى (انظر أيضاً

(75) تقرير مقدم من إسبانيا.

(76) تقرير مقدم من المكسيك.

(77) تقرير مقدم من إسبانيا.

(78) بيان رئيسة وزراء بربادوس، ميا موتلي، الذي أدلت به في الاجتماع الرفيع المستوى الذي عُقد بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان، في 22 أيلول/سبتمبر 2021.

(79) تقرير مقدم من ناميبيا.

(80) تقرير مقدم من إكوادور.

A/CONF.211/PC.4/5، الفقرات من 13 إلى 16؛ و A/69/186). ويضطلع القسم بأعمال الأمانة لآليات المتابعة الأربع التابعة لمؤتمر ديربان. وهو مسؤول أيضا عن قاعدة البيانات الخاصة بمكافحة التمييز، التي أنشأتها المفوضية عام 2013 استجابة للدعوة الواردة في الفقرة 191 (د) من برنامج العمل. ويتم الإبلاغ عن أنشطة قسم مناهضة التمييز العنصري، فضلاً عن سائر عمليات المفوضية المتصلة بإعلان وبرنامج عمل ديربان، في تقرير الأمانة العامة السنوي عن تنفيذ الوثيقة، وآخر هذه التقارير هو A/76/287.

64 - واليوم الدولي للسكان المنحدرين من أصل أفريقي والعقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي برنامجان تابعان للأمم المتحدة ناتجان عن آليات متابعة تنفيذ نتائج مؤتمر ديربان. ويرتبط العقد الدولي (2015-2024) ارتباطا لا ينفصم بمؤتمر ديربان؛ ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية للعقد في التوعية بإعلان وبرنامج عمل ديربان ونشرهما (قرار الجمعية العامة 16/69، المرفق، الفقرة 2).

65 - وما فتئ العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي يمثل إطارا رئيسيا للإجراءات التي تتخذها الدول بشأن تنفيذ التوصيات المحددة فيما يتعلق بالأفريقيين والمنحدرين من أصل أفريقي الواردة في إعلان وبرنامج عمل ديربان. وفي الأرجنتين، أفيد أن العقد الدولي قد ألهم تنفيذ عدة برامج، بما فيها برنامج وطني لتنفيذ العقد الدولي، وطاولة مشتركة بين الوزارات للسياسات العامة للمنحدرين من أصل أفريقي ولجنة وطنية للاعتراف التاريخي بالأرجنتينيين المنحدرين من أصل أفريقي[81]. وأفادت إسبانيا وإكوادور وبيرو بأنها استخدمت أيضا العقد الدولي كحافز للاعتراف بسكانها المنحدرين من أصل أفريقي وتوجيه الموارد إليهم[82]. ويتيح إنشاء المنتدى الدائم المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي مؤخرا فرصا إضافية لرصد تنفيذ الوثيقة (قرار الجمعية العامة 314/75، الفقرة 1 (د)).

66 - غير أن العديد من منظمات المجتمع المدني أثارت شواغل مفادها أن آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لم تنفذ العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي بشكل كامل. وقد أشارت هذه المجموعات إلى غياب الترويج بشكل كامل لبرنامج أنشطة العقد الدولي، بما في ذلك نشر البرنامج وترجمته إلى لغات أخرى من جانب الدول الأعضاء[83]. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظ التحالف حدوث تأخيرات في استعراض منتصف المدة للعقد، وأعرب عن شواغل بشأن ابتعاد العقد الدولي والمنتدى الدائم عن الخطة المعيارية الواردة في إعلان وبرنامج عمل ديربان[84].

67 - وتوجهت توصيات واردة في برنامج العمل إلى عدة كيانات دولية بشكل مباشر، بما في ذلك إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمانة العامة (التي أصبحت الآن إدارة عمليات السلام)، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)[85].

(81) تقرير مقدم من مكتب أمين المظالم في الجمهورية (الأرجنتين).

(82) تقارير مقدمة من إسبانيا وإكوادور وبيرو.

(83) تقرير عن اجتماع المائدة المستديرة للمجتمع المدني الدولي المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي، المذي عُقد في 7 آب/أغسطس 2021.

(84) المرجع نفسه.

(85) برنامج العمل، الفقرتان 112 و 114 والفقرات من 153 إلى 156.

68 - وقامت اليونسكو على وجه التحديد بدور هام في مبادرات متابعة تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان. وكثيرا ما يذُكر مشروع طريق الرقيق التابع لليونسكو فيما يتعلق بالاعتراف بالجذور التاريخية للعنصرية[86]، وقد ألهمت الوثيقة اليونسكو بشكل مباشر في وضعها استراتيجيتها المتكاملة لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، التي اعتُمدت في عام 2003[87]. وكثيرا ما تشارك اليونسكو أيضا في دورات آليات متابعة تنفيذ نتائج مؤتمر ديربان، لأن موضوع التعليم يمثل محور تركيز في تنفيذ الوثيقة (انظر A/HRC/19/77).

69 - ويتطلب الترسيخ المؤسسي لإعلان وبرنامج عمل ديربان في الأمم المتحدة رصدا متواصلاً وشفافا للتنفيذ على الصعيد الدولي. وفي هذا الصدد، دعت جمهورية إيران الإسلامية إلى عقد مؤتمر عالمي لمناهضة العنصرية مرة كل سنتين، وأشادت بالمنتدى الدائم للمنحدرين من أصل أفريقي باعتباره "تطورا إيجابيا" يساعد على "توجيه قضايا محددة" وعلى "الحفاظ على المنظور اللازم" للوثيقة[88].

رابعا - الحواجز التي تحول دون التنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان

70 - على الرغم من التقدم المحرز المذكور أعلاه، لا تزال هناك حواجز كبيرة تعترض التنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان. ومن بين تلك الحواجز ما تبذله بعض الدول من جهود متواصلة لاستبعاد الإعلان باعتباره مصدرا للالتزامات الدولية بتحقيق العدالة العرقية. وقد أعاقت تنفيذه الكامل أيضا عقبات مالية وبيروقراطية ولوجستية.

ألف - تراجع المشاركة

71 - أثار مراقبو عملية ديربان، على مر السنين، عدة شواغل تتعلق بتهميش العملية على جميع مستويات الأمم المتحدة[89].

72 - ووفقا لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، لم تعتمد سوى 23 دولة ومؤسسة إقليمية سياسات وطنية وإقليمية لمكافحة العنصرية في السنوات العشرين الماضية[90]. وعلاوة على ذلك، وفي ظل عدم وجود هيئة دولية لتقييم خطط العمل، يصعب تحديد مستويات تنفيذ تلك الخطط.

73 - وإلى جانب ذلك، انخفضت باطراد، على مر السنين، مشاركة الدول في آليات متابعة تنفيذ نتائج مؤتمر ديربان. ولم يرد في عام 2020 سوى 12 تقريرا من الدول لتُدرج في التقرير السنوي للأمانة العامة عن تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما (A/75/561)، وهو ما يقل عن نصف التقارير التي أرسلتها الدول في عام 2011 والتي بلغ عددها 26 تقريرا (انظر A/66/328)[91]. وانخفضت مشاركة الدول

(86) المرجع نفسه، الفقرتان 119 و 120. وانظر على سبيل المثال A/HRC/14/18، الفقرة 93.

(87) اليونسكو، الوثيقة 32 C/13، وانظر أيضا UNESCO 32 C/Resolution 28.

(88) تقرير مقدم من جمهورية إيران الإسلامية.

(89) تقرير مقدم من مؤسسة "Unia".

(90) OHCHR, "Fighting racism and discrimination".

(91) بيد أنه في عام 2021، ارتفع عدد التقارير المقدمة من الدول لتدرج في تقرير الأمانة العامة إلى 18 تقريرا، ويؤمل أن يشكل ذلك إشارة إلى وجود اتجاه تصاعدي في المشاركة. انظر A/76/287.

أيضـــا في الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالتنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان مقارنة بأعلى مسـتوياتها الذي بلغ 105 دول في عام 2010 (A/HRC/16/64، المرفق الأول). ولم تشـارك في دورات الفريق العـامـل الحكومي الـدولي ســـوى 53 دولـة في عـام 2019 و 46 دولـة في عـام 2020 (A/HRC/43/73، المرفق؛ و A/HRC/46/66، المرفق).

74 - وبالإضـافة إلى ذلك، يشـكل الرصـد المسـتقل للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان عقبة لوجسـتية بسـبب ما تتسـم به مظاهر العنصـرية وطرائقها من تعقيد بالغ باختلاف السـياقات الوطنية. وقد أوضح فريق الخبراء البارزين المستقلين والفريق العامل الحكومي الدولي، على مدى عدة سنوات، ضرورة وضـــع مؤشـــر للمســـاواة بين الأعراق (A/HRC/26/56، الفقرة 11؛ و E/CN.4/2005/125 و E/CN.4/2005/125/Corr.1، الفقرة 23؛ و E/CN.4/2006/18، الفقرة 97)[92] من شـــأنه أن يوفر مقياسـا موضـوعيا وموحدا للمسـاواة بين الأعراق في جميع أنحاء العالم، بيد أنه لم يحرَز سـوى تقدم ضـئيل في توحيد عملية رصد التمييز العنصري. وتسلط المقررة الخاصة الضوء على التقرير الذي صدر مؤخرا عن اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان (A/HRC/48/72) بوصفه أساسيا لإنشاء آليات في المستقبل لرصد التمييز العنصري وفقا للوثيقة الختامية لمؤتمر ديربان.

75 - ويمكن أيضـــا أن يعزى انخفاض المشـــاركة في الوثيقة إلى قلة الدعاية. ولقد لاحظ المراقبون عن المنظمات غير الحكومية باستمرار، على مر السنين، أن الوثيقة غير معروفة في السياقات الوطنية ولم يُروَّج لهـا خـارج نطـاق الأمم المتحـدة (A/73/98/Add.1، الفقرة 17؛ و A/74/173، الفقرات 59 إلى 63)؛ وأفادت رئيســة فريق الخبراء البارزين المســتقلين بأن "انعدام الوعي العام بالمحتوى الحقيقي لإعلان وبرنامج عمل ديربان يشكل عقبة رئيسية في سبيل توليد الإرادة السياسية لتنفيذ الإعلان والبرنامج تنفيذا كاملا وفعالا" (A/HRC/46/66، الفقرة 39). وفي تقارير قدمت لتُدرج في تقرير المقررة الخاصة، حثت عدة جهات فاعلة في المجتمع المدني على زيادة الترويج للوثيقة واقترحت تحسين إمكانية الوصول إلى النص[93].

باء - التهميش داخل الأمم المتحدة

76 - وفقا لبعض الروايات، فقد كان للأمم المتحدة ذاتها دور في تهميش عملية ديربان. ووفقا لما ذكرته التقارير المقدمة للإدراج في تقرير المقررة الخاصـــة، وحتى تقارير آليات متابعة تنفيذ نتائج مؤتمر ديربان، كانت هناك أوجه قصـــور فيما تحظى به عملية متابعة نتائج مؤتمر ديربان من دعم المالي والتزام تنظيمي داخل الأمم المتحدة. (انظر A/73/98/Add.1، الفقرة 5). فعلى سـبيل المثال، واجه فريق الخبراء البارزين المسـتقلين المعني بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان صـعوبات في تنسـيق أنشـطته على مدى السـنوات العشـرين الماضـية، بما في ذلك انقضـاء فترة امتدت عدة سـنوات دون أن يعقد فيها أي اجتماعات رسـمية. وفي مرحلة ما، لم يكن الفريق يضـم سـوى عضـوين (انظر A/HRC/29/54). ورغم أن بعض أعضـاء الفريق ظلوا يشاركون بنشاط في عملية متابعة نتائج مؤتمر ديربان[94]، فقد أشار الفريق إلى ما يعتري ولايته من التباس وعدم كفاية الدعم مالي المخصـــص له (A/HRC/26/56، الفقرة 6)، إلى جانب أنه لا يوجد

(92) في عام 2006، أصدرت مفوضية حقوق الإنسان مشروع وثيقة عن وضع مؤشر للمساواة بين الأعراق، انظر E/CN.4/2006/14.

(93) تقرير مقدم من مؤسسة "Unia".

(94) على ســـبيل المثال، كـان فريق الخبراء البـارزين المســـتقلين مُمثلا في اجتمـاعـات آليـات أخرى من آليـات ديربـان. انظر A/HRC/16/64، الفقرات 61 إلى 64؛ و A/HRC/4/39، الفقرة 46.

لدى الآلية حتى الآن ممثل من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى. وفي مثال آخر، لم تُنشر التوجيهات المفيدة للغاية التي أصدرتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لفائدة الدول التي تضع خطط عمل وطنية لمكافحة العنصرية إلا في عام 2014 – أي بعد قرابة 13 عاما من اعتماد إعلان ديربان لأول مرة. ولم تكن قاعدة بيانات مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن الممارسات المناهضة للعنصرية، التي يدعو برنامج العمل إلى إنشائها، جاهزة للعمل حتى عام 2013 (A/69/354، الفقرة 92).

77 – وعلى الرغم من أن المفوضية، ولا سيما من خلال قسم مناهضة التمييز العنصري التابع لها، كرست نفسها للنهوض بإعلان وبرنامج عمل ديربان من خلال تقديم الدعم التقني، فقد أثار أحد التقارير مخاوف من أن الوثيقة لم تترجم بعد على نطاق واسع إلى لغات غير اللغات الرسمية للأمم المتحدة[95]. وأعربت بعض المجموعات أيضا عن قلقها إزاء التأخيرات المسجلة في إعلان اجتماعات مؤتمر ديربان الاستعراضي والترويج لها، ولاحظت أن الترويج للوثيقة لا يشكل أولوية بالنسبة للمفوضية على جميع مستوياتها. وحاججت بأن الأمم المتحدة لم تبذل أبدا أي جهد ملحوظ أو ذي أثر لتقديم معلومات بشأن وضوح الوثيقة والدعوة إلى تنفيذها الكامل، على الرغم من اعتماد العديد من القرارات بشأنها[96]. وفي عام 2009، لاحظت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن الموارد البشرية والمالية المتاحة للقسم (الذي كان يعرف سابقا باسم وحدة مناهضة التمييز) كانت محدودة للغاية، وهو ما أثر سلبا على تنفيذ أنشطته لدعم الآليات (A/CONF.211/PC.4/5، الفقرة 15).

78 – وهذا التهميش النابع من داخل المنظمة ليس مفاجئا من نواح كثيرة. فمؤسسات الأمم المتحدة تواجه أصلا صعوبات في الحصول على الموارد، كما أن البيئة المسيسة المحيطة بإعلان وبرنامج عمل ديربان تشجع على استبعاد تنفيذ الإعلان والترويج له من قائمة الأولويات. وبالتالي، فإن مكافحة تهميش الوثيقة داخل الأمم المتحدة يتطلب تجديدا مستمرا لمشاركة قادة المنظمة، إلى جانب التغلب على تراجع الدول القوية بشكل منهجي عن مشاركتها في عملية ديربان.

جيم – الجهود المنسقة لاستبعاد إعلان وبرنامج عمل ديربان

79 – دعت بعض الدول والمنظمات غير الحكومية إلى المقاطعة المتعمدة لإعلان وبرنامج عمل ديربان وكذلك لأنشطة الاستعراض المتعلقة بمؤتمر ديربان. وسُجلت عمليات المقاطعة في مؤتمر ديربان الاستعراضي، والمناسبة الرفيعة المستوى التي عُقدت احتفالا بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد الوثيقة، والمناسبة الرفيعة المستوى التي عُقدت احتفالا بالذكرى السنوية العشرين، مع تزايد عدد الدول غير المشاركة في كل مرة. وللأسف، شمل ذلك أيضا عدة دول كانت قد أعربت عن تأييدها للوثيقة في المؤتمر وصوتت في البداية تأييدا لها في قرار الجمعية العامة 266/56. ومن ثم فإن هناك توجه متنام بين الدول نحو التراجع عن المشاركة في متابعة تنفيذ نتائج مؤتمر ديربان.

80 – وعلى نحو ما هو مذكور أعلاه، فإن بعض الدول والمنظمات غير الحكومية تدعي بأن المؤتمر لم يكن مناهضا للعنصرية وتدين وثيقته الختامية. وتلك ادعاءات كاذبة.

(95) تقرير مقدم عن اجتماع المائدة المستديرة للمجتمع المدني الدولي المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي.

(96) المرجع نفسه.

81 - فقد جاء في الفقرة 63 ما يلي: "إننا نشعر بالقلق إزاء المحنة التي يعانيها الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الأجنبي. ونعترف بحق الشعب الفلسطيني الذي لا يقبل التصرف في تقرير مصيره وإقامة دولة مستقلة، ونعترف بحق جميع دول المنطقة، بما فيها إسرائيل، بأن تنعم بالأمن، وندعو جميع الدول إلى دعم عملية السلام واختتامها في وقت مبكر". وجاء في الفقرة 64 ما يلي: "ندعو إلى تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة تتعايش جميع الشعوب في ظله وتنعم بالمساواة والعدل وبحقوق الإنسان المعترف بها دولياً، كما تنعم فيه بالأمن". والفلسطينيون، كما هو حال جميع الشعوب الأخرى، يستحقون الاعتراف الكامل بحقوقهم الإنسانية الأساسية.

82 - وأما في الفقرة 151 من برنامج العمل، فقد دعت الدول الأعضاء، فيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط، "إلى إنهاء العنف والاستئناف السريع للمفاوضات، واحترام قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الدولي الإنساني، واحترام مبدأ تقرير المصير، ووضع حد لكافة أشكال المعاناة، مما يسمح لإسرائيل والفلسطينيين باستئناف عملية السلام وبتحقيق التنمية والازدهار في ظل أجواء الأمن والحرية". وعلى الرغم من حجج منتقدي برنامج العمل، فإنه لا يركز على العنف ضد الفلسطينيين فحسب؛ والصيغة المذكورة أعلاه تفيد بشكل جلي أنه يدعو إلى إنهاء المعاناة من كلا الجانبين.

83 - وإن فقرات إعلان وبرنامج عمل ديربان المتعلقة بالنزاع في الشرق الأوسط "تتفق مع ما وافقت عليه الولايات المتحدة في الماضي"، ومع السياسات التي انتهجتها إدارة رئيس الولايات المتحدة جورج و. بوش بعد المؤتمر فيما يتعلق بالنزاع[97]. إذ أيد الرئيس بوش والأمم المتحدة، في الأشهر التي تلت المؤتمر، في قرار لمجلس الأمن تدعمه الولايات المتحدة، الاعتراف بحق الفلسطينيين في إقامة دولة مستقلة، علاوة على أن الاهتمام بمحنة الشعب الفلسطيني الخاضع للاحتلال كان بمثابة انعكاس لفهم واسع النطاق للوضع القانوني للضفة الغربية وقطاع غزة[98]. وبينما تساءل العديد من منتقدي المؤتمر عن سبب عدم تناول الوثيقة لنزاعات جيوسياسية أخرى، فإن استمرار الانتفاضة الثانية في ذلك الوقت يوفر لذلك سياقا رئيسيا. وكانت صور أعمال العنف التي تداولتها وسائط الإعلام حاضرة على الدوام الأمر الذي تعذر معه تجاهل التكلفة البشرية للنزاع[99].

---

(97) Gay McDougall, "The World Conference against Racism: through a wider lens", *Fletcher Forum of World Affairs*, vol. 26, No. 2 (Summer/Fall 2002), p. 148.

(98) المرجع نفسه. ذكر سكرتير صحفي للبيت الأبيض أن السيد بوش كان يرى أن الدولة الفلسطينية تشكل "جزءا من الرؤية" الخاصة بالشرق الأوسط وأنه "من المهم احترام حق إسرائيل في الوجود والعيش في أمن"، مضيفا أن الولايات المتحدة تعتقد أنه من المفروض أن يكون بوسع الفلسطينيين والإسرائيليين العيش "بسلام وأمان في دولتيهما كل على حدة"؛ واتّخذ قرار مجلس الأمن 1397 (2002) بأغلبية 14 صوتا دون اعتراض؛ ووصف وزير خارجية إسرائيل، شيمون بيريز، المؤتمر الذي عقد في جنوب أفريقيا بأنه "نجاح كبير" لإسرائيل وأعرب عن "ارتياحه لسحب الفصول المشحونة بالكراهية ضد الشعب اليهودي من الإعلان الختامي". انظر Ari Fleischer, Press Secretary, United States of America, White House press briefing, 2 October 2001؛ وقرار مجلس الأمن 1397 (2002)، الفقرتان الثانية والثالثة من الديباجة، و S/PV.4489؛ و Agence France-Presse, "UN conference success for Israel says Peres", *The Irish Times*, 9 September 2001. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ذكر "الاحتلال الأجنبي" في إعلان وبرنامج عمل ديربان، والدعم الذي أُعرب عنه في الوثيقة لحقوق الإنسان للفلسطينيين على نطاق أوسع ، يتسقان مع القانون الدولي وتوافق الآراء، بما في ذلك المواقف التي اتخذتها لاحقا عدة دول قاطعت أنشطة متابعة ديربان. انظر قرار مجلس الأمن 2334 (2016). و John Kerry, Secretary of State, United States, remarks on Middle East peace, 28 December 2016.

(99) McDougall, "The World Conference against Racism", p. 135.

84 - وينبغي ألا يُفسر ذكر النزاع بين إسرائيل ودولة فلسطين في إعلان وبرنامج عمل ديربان على أنه انشغال بإسرائيل لدواع تتعلق بمعاداة السامية، على غرار ما يبدر من بعض المعلقين. وفي الحالتين اللتين أتت فيهما الوثيقة على ذكر إسرائيل، أكدت الدول الأعضاء حق إسرائيل في أن تنعم بالأمن وأن تستطيع استئناف عملية السلام "وتحقيق التنمية والازدهار في ظل أجواء الأمن والحرية"[100].

85 - ورغم انخراط أقلية من المشاركين في المؤتمر في خطابات وأفعال تتسم بمعاداة للسامية، فقد استُبعدت الصياغات المثيرة للاعتراض بفضل العمل المتفاني للغالبية العظمى من المشاركين، وهو ما أدى إلى صياغة إعلان وبرنامج عمل ديربان بوصفه حلا توفيقيا مقبولا للجميع. وعكست الوثيقة توافق الآراء الدولي، وتضمنت في فقراتها شجب الدول الأعضاء جميع أشكال التعصب[101]. وينبغي أن يركز التعامل مع الوثيقة في المستقبل على محتواها الفعلي، وليس على مناقشات بشأن صياغات لم تُدرج قط في النص المعتمد.

86 - وقد أشار بعض المعلقين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني إلى أن تراجع انخراط بعض الدول في عملية ديربان لم يكن مدفوعا بشواغلها المعلنة بشأن التحيز ضد إسرائيل فحسب، بل أيضا بسبب الانزعاج الشديد من المناقشات بشأن العدالة التعويضية المستوحاة من إعلان وبرنامج عمل ديربان[102]. ولئن لم يتأكد هذا التعليل قط، فالحق أن تراجع انخراط الغالبية العظمى من القوى الاستعمارية والقوى الضالعة في تجارة الرقيق سابقا في العالم أثر تأثيرا عميقا على الزخم اللازم لتحقيق العدالة التعويضية لفائدة ضحايا هذه الهياكل وذريتهم[103].

87 - وتتناقض الجهود الرامية إلى استبعاد إعلان وبرنامج عمل ديربان مع توافق الآراء القوي الذي تحقق أثناء المؤتمر، وتُضعف إطار حقوق الإنسان المكرس لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

خامسا - التوصيات

88 - **تدعو المقررة الخاصة الدول الأعضاء إلى ما يلي:**

(أ) **العودة إلى المشاركة في عملية ديربان وتجنب اتخاذ مواقف محسوبة بهدف تقويض أهمية إعلان وبرنامج عمل ديربان باعتباره إطارا عالميا لمناهضة العنصرية. وتشجع المقررة الخاصة جميع الجهات الفاعلة على أن تطّلع من جديد على مضمون الوثيقة وأن تستخدمها نقطة انطلاق**

(100) الإعلان، الفقرة 63؛ وبرنامج العمل، الفقرة 151.

(101) E. Tendayi Achiume, "Governing xenophobia", *Vanderbilt Journal of Transnational Law*, vol. 51, No. 2 (March 2018), p. 349.

(102) تقرير مقدم عن اجتماع المائدة المستديرة للمجتمع المدني الدولي المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي؛ و Abigail B. Bakan and Yasmeen Abu-Laban, "The Israel/Palestine racial contract and the challenge of anti-racism: a case study of the United Nations World Conference against Racism", *Ethnic and Racial Studies*, vol. 44, No. 12 (2021), pp. 2180–2181، نقلا عن مقابلات مع مشاركين في ديربان.

(103) Abigail B. Bakan and Yasmeen Abu-Laban, "The Israel/Palestine racial contract and the challenge of anti-racism", p. 2182.

لمواصلة وضع الالتزامات المناهضة للعنصرية. وهي تؤكد أن الجهود المبذولة لتجاهل الوثيقة ليس لها من نتيجة سوى الانتقاص من الزخم العالمي اللازم من أجل تحقيق المساواة العرقية؛

(ب) اتباع نهج هيكلي وشامل إزاء مكافحة العنصرية لتي لا تنطوي فقط على الإساءات الفردية والجماعية، بل أيضا على استمرار هياكل عدم المساواة والتمييز والاخضاع على أساس عنصري وهي هياكل متجذرة في الاسترقاق والاستعمار. ويتضمن إعلان وبرنامج عمل ديربان دعوات إلى تحويل وإعادة تأهيل تلك الهياكل والعلاقات التي تدعم الأشكال المعاصرة لعدم المساواة والتمييز والإخضاع على أساس عنصري. ويستتبع اعتماد نهج شامل إزاء مكافحة العنصرية الأخذ بنهج متعدد الجوانب لفهم التمييز العنصري ومكافحته عن طريق مراعاة نوع الجنس والطبقة والوضع من حيث الهجرة والدين وحالة الإعاقة وسائر التصنيفات الاجتماعية.

(ج) دعم المناسبات المكرسة للاحتفال بالمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، بهدف استخدامها لرصد تنفيذ وثيقته الختامية، وإعلان وبرنامج عمل ديربان وتقديم مساهمة بناءة في تحسين إطار ديربان؛

(د) التنفيذ الكامل لتوصيات المقررة الخاصة الواردة في تقريرها عن جبر أضرار التمييز العنصري الذي ترجع جذوره إلى الاسترقاق والاستعمار (A/74/321)، بما في ذلك الاعتراف بالمظالم التاريخية المتصلة بالرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي والاستعمار؛

(هـ) العمل على تنفيذ توصيات المقررة الخاصة الواردة في تقريرها عن التمييز العنصري والتكنولوجيات الرقمية الناشئة تنفيذا كاملا (A/HRC/44/57)، اعترافا بما تضمنه إعلان وبرنامج عمل ديربان من إشارة غير مسبوقة إلى التكنولوجيات الناشئة،

(و) تكريس الدعم السياسي والمالي لتنفيذ توصيات آليات متابعة تنفيذ نتائج مؤتمر ديربان، بسبل منها، على سبيل المثال، دراسة أدوات لرصد التمييز العنصري وتنفيذ غير ذلك من الخطوات العملية الموصى بها في تقاريرها؛

(ز) استخدام الأطر القانونية والسياسية والتعليمية والثقافية لمكافحة المذاهب القائمة على التفوق العنصري وأيديولوجيات التعصب الأخرى التي عددتها المجموعات المستهدفة في إعلان وبرنامج عمل ديربان، بما في ذلك معاداة السامية، وكراهية الإسلام، وكراهية الأجانب، وتمجيد النازية وغيرها من المنصات السياسية العنصرية؛

(ح) اعتماد التوصيات الواردة في إعلان وبرنامج عمل ديربان فيما يتصل بالاعتراف بالفظائع التاريخية، بما في ذلك الاسترقاق، وتجارة الرقيق، وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، والفصل العنصري، والاستعمار، والإبادة الجماعية. وعلى نفس المنوال، ينبغي أن تحتفي المواد التعليمية بالتواريخ والثقافات والمساهمات المستقلة للأفريقيين والمنحدرين من أصل أفريقي، والآسيويين والمنحدرين من أصل آسيوي، والشعوب الأصلية، والروما، وغيرهم من الأقليات القومية أو الإثنية والأقليات الدينية واللغوية؛

(ط) ضمان أن تكون قوانينها وسياساتها متوافقة مع مبدأي المساواة وعدم التمييز، وأن تفي بشكل كامل بالتزاماتها بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وغيرها من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وأن تصدق على أي اتفاقيات دولية لحقوق الإنسان لم تلتزم بها؛

(ي) الامتناع عن التطبيق والتنفيذ الانتقائيين لإعلان وبرنامج عمل ديربان؛

(ك) التعجيل بوضع خطط عمل وطنية لمكافحة العنصرية، وبإنشاء هيئات وطنية معنية بالمساواة وغير ذلك من المؤسسات المناهضة للعنصرية، وضمان أن يجري ذلك بالتشاور الكامل مع الفئات المتضررة والمجتمع المدني، على النحو المبين في الوثيقة التي أعدتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في عام 2014 بعنوان "عداد خطط عمل وطنية لمكافحة التمييز العنصري: دليل عملي". وينبغي للدول والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تضع هذه السياسات والممارسات أن تتشاركها على وجه السرعة مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان حتى يتسنى نشر أفضل الممارسات من خلال قاعدة بيانات مناهضة التمييز؛

(ل) زيادة مشاركتها في آليات متابعة تنفيذ نتائج مؤتمر ديربان وتوفير الدعم المالي الكافي حتى يتسنى لتلك الآليات مواصلة عملياتها بكفاءة وشفافية وبموارد كافية. وينبغي التركيز بوجه خاص على تيسير مشاركة المجتمع المدني في عملية ديربان، بما في ذلك عن طريق تمويل مشاركة ممثلي المجتمع المدني من بلدان الجنوب أو توفير الموارد لاستضافة دورات في تلك بلدان؛

(م) ضمان أن تكون ممارساتها الاقتصادية والثقافية والسياسية والإنسانية والإنمائية، بالإضافة إلى إصلاحاتها القانونية، متوافقة مع إعلان وبرنامج عمل ديربان. وتؤكد المقررة الخاصة من جديد أن العنصرية تُمارس من خلال أوجه عدم المساواة القائمة داخل الدول وفيما بينها، وأن جميع الدول، ولا سيما الدول التي تستفيد أكثر من غيرها من الترتيبات الاقتصادية والسياسية الحالية، تتحمل مسؤولية الإسهام في إقامة نظام دولي أكثر عدلا وإنصافا؛

(ن) جمع وتصنيف وتحليل وتعميم ونشر بيانات إحصائية موثوقة مصنفة حسب العرق أو الانتماء الإثني، من أجل معالجة أوجه عدم المساواة العرقية على المستويين الفردي والجماعي، فيما يرتبط بتصميم واستخدام التكنولوجيات الرقمية الناشئة. وتحث المقررة الخاصة الدول على اعتماد نهج يرتكز على حقوق الإنسان في التعامل مع البيانات، وذلك بضمان أن تكون عملية جمع البيانات وتخزينها قائمة على التصنيف والتحديد الذاتي للهوية والشفافية والخصوصية والمشاركة والمساءلة.

89 - وتلاحظ المقررة الخاصة الأهمية الخاصة لأحكام إعلان وبرنامج عمل ديربان المتعلقة بحماية المهاجرين، واللاجئين، وملتمسي اللجوء، والأشخاص عديمي الجنسية والمشردين. وتعترف الوثيقة بأن هذه المجموعات تمثل الضحايا الرئيسيين للعنصرية النظمية عبر الوطنية؛ وعلاوة على ذلك، فإنها تتضمن دعوات موجهة إلى جميع الدول للالتزام بحماية تلك المجموعات من العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وفي هذا الصدد، فإن للوثيقة أهمية حيوية في توضيح مسؤوليات الدولة تجاه غير المواطنين.

90 - وينبغي للهيئات الإقليمية والمنظمات الدولية الأخرى أن تقوم بما يلي:

(أ) مواصلة تدوين مبدأي المساواة العرقية وعدم التمييز في أطر حقوق الإنسان، وضمان أن تستوفي هذه الأطر الطابع الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان أو تتجاوزه؛

(ب) وضع خطط عمل إقليمية لمكافحة العنصرية، وإنشاء هيئات ومؤسسات إقليمية معنية بالمساواة تستطيع أن ترصد بفعالية تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان وغير ذلك من الالتزامات ذات الصلة بحقوق الإنسان؛

(ج) التخطيط لأنشطة متابعة شاملة وشفافة ومتسقة لتقييم تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان في سياقات متنوعة. وينبغي أن تساهم هذه الأنشطة في تيسير مشاركة الدول والمجتمع المدني والدعاة على مستوى القاعدة الشعبية.

91 - وينبغي لمؤسسات الأمم المتحدة أن تقوم بما يلي:

(أ) التشديد على عملية ديربان بوصفها عنصرا أساسيا من عناصر منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنح إعلان وبرنامج عمل ديربان الدعاية والإرادة السياسية والموارد المالية والتنظيمية التي تتناسب مع أهميتهما، مع العمل، في الوقت ذاته، على إدماجهما في الممارسات المؤسسية، وإنشاء برنامج توعية مزود بالموارد الكافية لتقديم المعلومات والدعوة فيما يتعلق بالوثيقة؛

(ب) تقديم الدعم الكامل للعمل الهام لآليات متابعة ديربان والمشاركة فيه، بما يشمل فريق الخبراء البارزين المستقلين المعني بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان، والفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالتنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان، وفريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي، واللجنة المخصصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان المعنية بوضع معايير تكميلية للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛

(ج) الترويج لإعلان وبرنامج عمل ديربان وعمليات متابعتهما، بما في ذلك عن طريق نشر الوثيقة بلغات إضافية، وإعداد موجز لها يكون أقصر وأيسر منالا، وتعزيز عمل آليات متابعتها؛

(د) استخدام العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي والمنتدى الدائم للمنحدرين من أصل أفريقي لتشجيع تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان ووضع إطار الأمم المتحدة لمناهضة العنصرية. ولدى قيامها بذلك، ضمان ألّا تُستخدم هذه البرامج للابتعاد عن إطار الوثيقة المستنير والمستند إلى أساس بنيوي تاريخيا، وأن تتسم هذه المؤسسات بالشفافية وأن يسهل الوصول إليها من جانب المنحدرين من أصل أفريقي، ولا سيما الفئة التي تُستبعد عادة من عملية وضع المعايير المتعلقة بحقوق الإنسان؛

(هـ) السعي إلى إيجاد فرص للتعاون بين الآليات المكرسة لمختلف المجموعات المذكورة في إعلان وبرنامج عمل ديربان، بما في ذلك الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان بشأن المسائل المتعلقة بالعنصرية، والشعوب الأصلية، والمنحدرين من أصل أفريقي، والنساء، والاتجار بالأشخاص، وأشكال الرق المعاصرة، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمهاجرين، وغير ذلك من القضايا؛

(و) إعادة تنشيط الجهود الرامية إلى إشراك الشباب في جهود تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان والاعتراف بهما، بما في ذلك عن طريق تنظيم أنشطة متابعة تركز على التجارب التي يتعرض لها الشباب في مواجهة العنصرية؛

(ز) كفالة قيام كيانات الأمم المتحدة من خارج منظومة حقوق الإنسان، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة الإنسانية والبيئية والإنمائية والمالية والصحية، بوضع استراتيجيات لتحقيق العدالة

العرقية يُعترف فيها بأن العنصرية تمارس داخل الدول وفيما بينها، وضمان أن تعمل تلك الكيانات على تفكيك النظم الاقتصادية والسياسية والبيئية والثقافية التي تعزز الهياكل العنصرية والاستعمارية الجديدة.

92 - **وينبغي للمجتمع المدني والجهات الفاعلة الخاصة الأخرى القيام بما يلي:**

(أ) **الامتثال الكامل لأحكام إعلان وبرنامج عمل ديربان التي تشير صراحة إلى الجهات الفاعلة من غير الدول بوصفها مساهما هاما في جهود مكافحة العنصرية؛**

(ب) **المشاركة البناءة، إذا أمكن، في أنشطة متابعة ديربان الوطنية والإقليمية والدولية؛**

(ج) **اعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان بوصفهما إطارا لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وتعزيز هذه الوثيقة ودعم الجهود الرامية إلى ترجمة محتواها والترويج له، واستخدام الإطار لرصد حالة العنصرية على الصعد الوطني والإقليمي والدولي؛**

(د) **اعتماد مدونات لقواعد السلوك وغيرها من التدابير الرامية إلى منع ترويج المنظمات الخاصة، بما في ذلك الأحزاب السياسية، لمذاهب التفوق العنصري ولخطاب الكراهية العنصري.**

93 - **وينبغي للأكاديميين أن ينفذوا التوصيات الواردة في إعلان وبرنامج عمل ديربان بشأن البحوث والدراسة، وأن يعملوا على إنشاء شبكات لدراسة تنفيذ الوثيقة والامتثال للإطار الدولي للمساواة العرقية.**